مجتمع

افتتاح مستشفى جامعي في إدلب

افتُتِح مستشفى ابن سينا التعليمي في محافظة إدلب شمال غربي سورية، أمس، لتقديم خدماته التعليمية لطلاب كليتَي الطب والصيدلة في جامعة إدلب. وأوضح رئيس الجامعة، أحمد أبو حجر، أنهم افتتحوا مستشفى جامعياً لطلاب كليتَي الطب والصيدلة لتلقي تعليمهم بطريقة صحيحة، مضيفاً أنه سيقدم دروساً عملية لـ 1600 طالب وطالبة، ومساهمة كبيرة لطلاب كلية الطب. وقال إنهم أنشأوا مراكز تطبيق للأقسام الطبية والهندسية بأحدث الأجهزة التكنولوجية. ويمكن للطلاب الذين نزحوا من مختلف محافظات سورية الدراسة في جامعة إدلب. (الأناضول)

مزارعون هنود يحتجون خوفاً على أرزاقهم

أطلقت الشرطة الهندية الغاز المسيل للدموع، واستخدمت الهراوات لتفريق آلاف المزارعين الغاضبين الذين استأنفوا مسيرتهم إلى العاصمة نيودلهي احتجاجاً على القوانين الجديدة التي يخشون أنها ستمنح المزيد من الصلاحيات للشركات، وتقلل أرباحهم من بيع المحاصيل. واستخدم المزارعون، في مسيرتهم نحو العاصمة، الجرارات لإزالة الحواجز الخرسانية والشاحنات المتوقفة التي وضعتها الشرطة، كما عملت على إغلاق السبل المؤدية إلى العاصمة. وانتشرت قوات شرطة مكافحة الشغب على الحدود بين نيودلهي وولاية هاريانا. (أسوشييتد برس)

التسرب يطاول كثيراً من الأطفال (دليل سليمان/ فرانس برس)

معاناة تلاميذ شرق سورية

عبد الله البشير

يعاني قطاع التعليم في مخيمات النازحين المنتشرة في بلدات ومدن شمال شرقي سورية، وهي المنطقة الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الكردية، من ضعف كبير. فالأطفال لا يتمكنون في كثير من الأحيان من الحصول على التعليم المطلوب، في ظلّ تراجع دور المنظمات الداعمة في هذه المخيمات، وهو ما أجبر كثيراً من الأطفال على التسرب المدرسي والتوجه إلى سوق العمل، لتزيد عمالة الأطفال وتؤسس لمشكلة أخرى، مع ما في هذا النشاط من استغلال لهم.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» واحدة من أبرز المنظمات الداعمة للتعليم في مخيمات شمال شرقي سورية، لكنّها، في الوقت الراهن، لا تقوم بالدور المطلوب منها، كما تقول مسؤولة في مخيم واشوكاني، لـ«العربي الجديد»، مشيرة إلى أنّ المنظمة لا تقدم أيّ شيء بخصوص ملف التعليم في المخيم، لافتة من ناحية أخرى إلى أنّ الأطفال يدرسون هنا وفق منهاج الإدارة الذاتية، باللغتين العربية والكردية.

من جهته، يقول النازح عيسى العبدو لـ«العربي الجديد» إنّ حصول الأطفال على التعليم في مخيم واشوكاني، أمر بالغ الصعوبة، ولا سيما أنّ الظروف المعيشية للعائلات النازحة بالغة الصعوبة، فضلاً عن الحياة داخل الخيمة، التي تحرم الطفل إمكانية متابعة التعليم بشكل جيد، مع ما في ذلك من انعدام للمساحة الخاصة، بالإضافة إلى ظروف عدة، منها البرد، والطرقات الطينية في الشتاء، والحرّ الشديد في فصل الصيف. يلخص: «كلّ هذه الظروف تمثل عوائق حقيقية أمام الأطفال النازحين في المخيم في طريقهم للحصول على تعليم جيد».

في المدن قد يكون واقع التعليم أسوأ من المخيمات، بحسب ما يوضح المدرس عبد الكريم أبو أحمد، المقيم في مدينة الحسكة. يتابع لـ«العربي الجديد»، قائلاً: «تركزت المدارس التابعة للنظام السوري في كلّ من مدينتي الحسكة والقامشلي وبعض القرى الموالية للنظام والخاضعة لسيطرته، أما في ما عدا ذلك، فيكاد يغيب التعليم عن الجزيرة السورية (المنطقة التي تشمل محافظات الرقة ودير الزور والحسكة)، وهذه المدارس هي مدارس مكتظة بأعداد كبيرة، ولا مؤهلات حقيقية لكوادرها والقائمين عليها، فيما الكتب غير متوافرة، وليست فيها أيّ مقومات أخرى مثل المختبرات العلمية البسيطة وغيرها». يتابع: «يضاف إلى كلّ ذلك خطر انتقال الأمراض والأوبئة في ظروف صحية غير ملائمة». ويعلّق: «الورقة التعليمية والتربوية استُخدمت كورقة ضغط بين النظام السوري والإدارة الذاتية، والنتيجة اليوم أنّ لدينا جيلاً كاملاً يدفع ثمن هذا الصراع. مدارس قسد (قوات سوريا الديمقراطية) فيها كثير من السلبيات كالمناهج المؤدلجة، مجهولة المصادر والمؤلفين، فلا أحد يعلم خلفيات هذه المناهج ومعاييرها. أما مدارس النظام، فسيئة جداً. ولذلك، فإنّ التعليم في بعض المخيمات جيد مقارنة بالمدارس في المدن التي تعاني من الإهمال. ففي مدارس تلك المخيمات يتوافر الحدّ الأدنى من مقومات التعليم».

يضطر بعض الأهالي إلى إرسال أبنائهم بعيداً نحو ثلاثين كيلومتراً عن مكان سكنهم للوصول إلى مدارس النظام لتحصيل الحدّ الأدنى من التعليم في المدن. ويقول نصر الله اليوسف لـ«العربي الجديد» إنّه كان ينقل أطفاله هذه المسافة للوصول إلى المدرسة يومياً، ونتيجة التزامه بالعمل، اضطر أخيراً إلى استئجار بيت قريب من المدرسة، وهذا الإيجار زاد عليه الأعباء كثيراً، لكنّه الحلّ الأفضل، كما يوضح، لمواصلة تعليم أبنائه وعدم انقطاعهم بشكل كامل عن المدرسة.

بعيداً عن مدارس النظام والإدارة الذاتية، فإنّ رسوم المدارس والمعاهد الخاصة ارتفعت كثيراً، وهو ما دفع كثيراً من الأهالي، ولا سيما المدرسون، إلى تعليم أبنائهم بأنفسهم، بينما يزداد عدد الأطفال المتسربين في المنطقة نتيجة إهمال هذا الملف من قبل الجهات المسؤولة، سواء داخل المدن أو في المخيمات.

«دعم أميركي»

نشرت السفارة الأميركية في دمشق على حسابها الرسمي في «تويتر» تغريدة قالت فيها: «تدعم الولايات المتحدة التعليم في سورية من خلال توفير دروس تدارك ومحو الأمية للأطفال الذين حُرموا من التعليم في عهد داعش. بفضل هذه البرامج، حقق الأطفال في خمسة مخيمات غير رسمية للنازحين تقدماً بارزاً في مهارات القراءة»، لكنّها لم تشر في تغريدتها إلى المخيمات المستهدفة بالدعم.

مزاج

الأستاذ الروبوت

عصام سحمراني

يحمل شابان استمارات لمئها من المتنزهين والمتريضين على كورنيش المنارة في بيروت. وعلى الرغم من أنّ هذا المشهد الذي يجسده الشابان بنظاراتهما وملابسهما التي تبدو كأنّها خارجة من أحد أفلام أبطال الكوميكس، عن أولئك العلماء الشباب الذين يتوحدون في نظرة الذكاء المنسلخة عن واقعهم قبل أن يكتشفوا قواهم الجبارة، كان قبل معرفة العالم بفيروس كورونا الجديد وما أدى إليه من تدابير إغلاق ووقاية مختلفة الأشكال، فإنّ أسئلتهما للغرابة تتطرق إلى شأن نعيشه منذ أشهر، وربما يستمر معنا طويلاً. كان الشابان يسألان عن التعلم عن طريق أستاذ روبوت (آلة)، واحتمالات إيجابياته وسلبياته، تبعاً لعالم متغير يتجه نحو الغرق أكثر في عالم الثورة المعلوماتية المستمرة. لا أعرف ما الذي توصلا إليه بعد وإن كانا قد تمكنا من العودة إلى الجامعة أساساً في أعقاب إجراءات الطوارئ المتبعة، لكنّ فكرتهما أمينة لعصرها بالفعل. في كلّ الأحوال، وقبل الوصول إلى ذلك الأستاذ الروبوت مهما كان شكله وتركيبه، فقد غرقنا مجبرين اليوم في التعليم عن بعد بقوة الفيروس القاهرة، التي كان لا بدّ من التعايش معها من أجل استمرار جوانب الحياة كافة ومنها العملية التعليمية. فعلى المستوى اللوجستي، ليست جميع البلدان مجهزة لتطبيق هذا النوع من التعليم، وليس جميع السكان في البلد الواحد مجهزين له. أما على مستوى الاستعدادات والإمكانات لدى المتعلمين والمعلمين على حدّ سواء فهي متباينة أيضاً بتباين خبرتهم السابقة في الأتمتة (الاعتماد على الآلي الرقمي في الحياة اليومية والعملية) بكلّ ما يرتبط بها. كذلك، فإنّ هذا النوع من التعليم تتدنى فيه نسبة التفاعل إلى مستوى أقلّ بكثير من التعليم الوجاهي القائم على التفاعل أساساً في الكلام والإيماءات ولغة الجسد عموماً، والقائم فلسفياً على التربية والتنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى التعليم، حتى في المرحلة الجامعية أحياناً.

يقول البعض إنّ التعليم عن بعد أسهل على الطالب الجامعي من التلميذ المدرسي، لكنّ تلك السهولة يمكن أن تقتصر على اختصاصات تتطلب تفاعلاً بنسب صغيرة، أما العلوم الإنسانية والاجتماعية مثلاً فإنّها مواد تفاعلية 100 في المائة. أبسط مثال على ذلك، يأتينا من فيلسوف العلم توماس كون، الذي يشترط أن يتعلم الطالب من أستاذه ما يمكن أن نعتبره «السرّ العلمي» عن طريق التجربة اليومية داخل المتحدات العلمية التي يتحدث عنها في نظرية البراديغم. هذا السرّ لا يعني تعلم الاختصاص فقط بل كلّ ما يتعلق بالحياة أيضاً، بما فيها من معارف ومواقف وانفعالات وخبرات وآفاق وطموحات ومشاعر متضاربة وتاريخ من الخيبات إلى جانب النجاحات. فهل الأستاذ الروبوت ذاك سيكون أميناً على إنسانيتنا إلى جانب المعرفة التي يقدمها؟ وما الذي سيكون عليه شكل تلك الإنسانية المقبلة؟ علينا أن ننتظر، فربما نصل قريباً إلى ما يتصوره الشابان.

كيف تصير أكثر إيجابية في حياتك؟

يشعر كثيرون حول العالم بالقلق نتيجة لتفشي فيروس كورونا. وإن كان الوباء هو المصدر الأساسي للقلق، فإن الأزمات والمشاكل من حولك كثيرة، وهو ما يزيد من الضغوط. فهل أنت مستعد لإحداث نقلة إيجابية في حياتك؟

كل يوم هو فرصة جديدة. لكن أين تجد إجابات عن أسئلتك؟ نواجه جميعاً تحديات كثيرة، عدا عن الانتقال إلى مراحل واحتمالات جديدة. نشعر أحياناً بالضياع أو القلق، أو أن شيئاً ما ينقصنا في حياتنا. بدلاً من البقاء عالقين أو البحث عن إجابات سحرية في مكان ما، يجب التفكير في كيفية العثور على الخيارات أو الاحتمالات والطريق إلى خطواتنا الجديدة؟ كيف نحصل على حياة أفضل؟

عيش حياة أفضل والارتقاء إلى مستوى إمكانياتنا الشخصية، يتطلب منا الشجاعة والاستماع مع التركيز على قيمنا وقوتنا بشكل أكبر، وتعلم التمييز بين احتياجاتنا ورغباتنا، حتى نتمكن من اكتشاف أفضل ما لدينا والتعبير عنه. بالتالي، فإنه يمكن لجهودنا أن تعزز قدراتنا على التعلم والنمو والتغيير.

وبحسب موقع «سايكولوجي تودايز»، هناك خمس خطوات قد تساعدك على أن تكون إيجابياً، وهي:

1 - استراحة: يجب أن تحصل على استراحة في يومك. منح نفسك لحظات من التأمل لضبط صوتك الداخلي. تأكد من أنك في مكان آمن، واتخذ وضعية مريحة وكن مدركاً أنك تتنفس. ما عليك سوى الاستماع إلى أنفاسك.

2 - استمع: ما الذي يدور في ذهنك وقلبك؟ لاحظ ما الذي يلفت انتباهك وركز على هذه اللحظة. افتح وعيك على صوتك الداخلي وحدسك. ما هو الصوت الذي يقدم لك التوجيه والحكمة، وهو ما يكون واضحاً لك في أعماقك إلا أنك لا تدع نفسك تلاحظه كثيراً؟ ما الذي تشعر به في داخلك؟ ربما صورة، حدس، شعور عابر، أو غير ذلك.

3 - التفكير: ما الذي تلاحظه حين تُفكّر في شعورك؟ هل أنت متحمس، حزين، قلق، مستاء، غاضب، متفائل أو غير ذلك؟ حاول تسمية هذا الشعور أو العاطفة. ماذا تلاحظ في جسدك؟

4 - التمييز: فكر في الأسئلة التي تراودك. ما هو الأهم بالنسبة إليك؟ ما هو الأمر الذي قد يلهمك: الطاقة، الفرح، التفاهم، السعادة، الانفتاح، الامتنان، أو الحماس؟ متى تشعر بالعزلة أو الإحباط أو الارتباك أو الغضب أو القلق؟ ما الذي تريد الابتعاد عنه؟ ما الذي يمكنك تحريره أو التخلي عنه؟ ما الذي يدعوك إلى التحرك؟

5 - تصرّف: فكّر في ما يمكن أن يكون قد تغير بالنسبة إليك بعد اتباع الخطوات أعلاه. ماذا تعلمت؟ ما هو الاتجاه الذي تريد أن تسلكه؟ ما هي خطوتك التالية الصحيحة؟

(ربى أبو عمو)

تحقيق

يُسجّل العراق ارتفاعاً في نسبة الاتجار بالبشر، وغالباً ما يقع ضحيته اطفال وفتيات. ويستغلّ المجرمون ضحاياهم في التسول وتجارة المخدرات واحياناً يعمدون إلى بيع اعضائهم لكسب المال. واللافت ان هذه الشبكات الاجرامية مدعومة من اصحاب النفوذ

اتجار بالبشر
عراقيون يخشون على أبنائهم

العصابات تستغل الأطفال في التسول (حيدر همداني/ فرانس برس)

بغداد ـ **كرم سعدي**

تشهد مدن عراقية عدّة، أبرزها بغداد والبصرة، زيادة كبيرة في جرائم الاتجار بالبشر، والتي تأخذ أشكالاً مختلفة تبدأ من استغلال العصابات الأطفال والنساء في التسول، وصولاً إلى سرقة الأعضاء. ولم يعرف العراقيون هذه الظاهرة كما هي اليوم قبل الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، ليُضاف إلى البلاد تحدٍ أمني جديد بات يقلق الأسر العراقية، خصوصاً أن المجرمين يعتمدون في أحيان كثيرة على وسائل التواصل الاجتماعي لاستدراج الضحايا.

وأقرّ البرلمان العراقي قانون مكافحة الاتجار بالبشر عام 2012، والذي يسمح بمتابعة وملاحقة تلك العصابات التي صارت تترصد الأحياء السكنية، خصوصاً الراقية منها، حيث يقطن ميسورو الحال. ويعزو مراقبون اتساع ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق إلى الفقر والبطالة وضعف الأمن وقوة المليشيات وغيرها، كما يتهمون بعض عناصر هذه المليشيات بدعم الشبكات الإجرامية والانتفاع منها مادياً. وبين الحين والآخر، تعلن الجهات الرسمية عن تحرير مختطفين من عصابات الاتجار بالبشر، أو القبض على أفراد منها، وكان آخرها نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حين أعلنت وزارة الداخلية العراقية اعتقال امرأتين بتهمة الاتجار بالبشر في بغداد، مشيرة إلى أن «عملية الاعتقال تمت أثناء بيعهما طفلة تبلغ من العمر 5 أيام بمبلغ 20 مليون دينار عراقي (نحو 16 ألف دولار)». وبحسب البيان، تمّ الاعتقال بعد نصب كمين محكم لهما، وكان بصحبتهما طفلة أخرى تبلغ من العمر 8 أعوام، تبين من خلال التحقيقات أنهما اشترتاها بـ 3,5 ملايين دينار (2950 دولاراً)».

وخلال الشهر نفسه، أصدرت محكمة الجنايات في النجف (160 كيلومتراً جنوب العاصمة بغداد) حكماً بالسجن المؤبد بحق متهم وشريكه وبدفع غرامة مالية، فيما حكمت على زوجة الشريك بالسجن ثلاثة أعوام لإغرائهم فتيات قاصرات بترك منازل عائلاتهن، بهدف سرقة أعضائهن.

وبحسب تقرير نشره مجلس القضاء الأعلى العراقي، فإن الفتيات هن ثلاث شقيقات قاصرات من سكان محافظة النجف، كان والدهن قد أبلغ الشرطة باختفائهن من المنزل ومعهن مبلغ 75 ألف دينار (نحو 60 دولاراً) وملابسهن وهاتف والدتهن.

وعثرت الشرطة على الفتيات الثلاث بعدما تعقبت هاتف والدتهن. وكان في حوزتهن مصوغات سلمنها لشريك المتهم الذي استضافهن وزوجته في شقة سكنية في بغداد، بهدف تهديد واحد من الرجلين المتهمين إحداهن بنشر صورها التي حصل عليها من خلال حسابها على انستغرام. ووجدت الشرطة بطاقات تعريف رسمية مزوّرة وعليها صور الفتيات لدى اعتقالها المتهمين.

وكانت القوات الأمنية العراقية قد تمكنت قبل نحو عامين، من اعتقال شخص كان يخترق حساب تلغرام في هواتف الضحايا المستهدفين، ليسرق الصور الموجودة فيه ويعمد إلى ابتزاز الضحايا للحصول على مبالغ مالية كبيرة في مقابل عدم نشر الصور، ما تسبب بمشاكل كبيرة لدى مئات العائلات.

رقابة

يحرص الأهل عادة على التعرّف إلى منازلنا وهواتفنا التي لم نعد نستطيع التخلي عنها». يُتابع: «أضطرّ أحياناً إلى الطلب من أفراد أسرتي الاطلاع على محادثاتهم الخاصة على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، بتضايقون لكنني أرى أن هذا من حقي لأحافظ على حياتهم. هم أيضاً باتوا يتفهمون خوفي هذا، خصوصاً أنني أخبرهم باستمرار عن هذه الجرائم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، سواء داخل العراق أو خارجه». هذه العصابات باتت الشغل الشاغل للناس، إذ تكثر جرائم الخطف وهرب المراهقين من كلا الجنسين، بالإضافة إلى ما تعلنه الأجهزة الأمنية عن اعتقال عصابات متخصصة. وتقول ثريا سلمان (51 عاماً)، لـ «العربي الجديد»، إنها كانت على وشك فقدان ابنتها بعدما اكتشفت أن هناك من يتربص بها من خلال موقع فيسبوك، ويُحاول اقناعها بإجراء عملية تجميل للأنف. وتوضح أنها اطّلعت على محادثات ابنتها المراهقة مع فتاة لا تعرفها، تضمنت مساع لإقناعها بإجراء عملية تجميل للأنف في إيران بسعر زهيد جداً يغطي تكاليف السفر والطعام وغيرها. «وحين صارحتني ابنتي، قالت إنها مقتنعة بإجراء هذه العملية لكنها اعترفت بعدم معرفتها بصاحبة الحساب، وأن علاقتهما بدأت من خلال فيسبوك».

إذاً، تتسع ظاهرة الاتجار بالبشر على الرغم من تشريع البرلمان العراقي قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012. وينص القانون على أن «الاتجار يقصد به، تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بوساطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة أو ولاية على شخص آخر، بهدف بيعهم أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو السخرة أو العمل القسري أو الاسترقاق أو التسول أو المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لأغراض التجارب الطبي».

توطد الأمن

يقول مسؤول أمني رفيع في وزارة الداخلية العراقية رفض الكشف عن اسمه، لـ «العربي الجديد»، إن «عناصر داخل الأجهزة الأمنية وأخرى في مليشيات نافذة لها علاقة ببعض هذه الجرائم تمنع القضاء عليها». ويؤكّد أن الأجهزة الأمنية تبذل جهوداً كبيرة للاحقة المجرمين، مشيرة إلى أنها تمكنت من اختراق عدد كبير من هذه الشبكات وإطاحتها. ويوضح أن «الاتجار بالبشر مخالف للقانون، وعادة ما ترتكبه مجموعات تابعة للمليشيات نافذة في الدولة»، مشيراً إلى أنّ «هذه المجموعات تدعم الشبكات التي تدير المتسولين والسطو المسلح والدعارة وتهريب المخدرات. وفي حال التعرض لها من قبل الأجهزة الأمنية، يتعرضون لتهديدات وتتدخل جهات نافذة في الدولة لمنع التعرض لهم». ويؤكد أن «وجود هذه الشبكات المدعومة من قبل مليشيات تشجع قيام شبكات أخرى غير مدعومة لارتكاب الجرائم سعياً لكسب المال».

ويذكر أنّ بعض الشبكات تعمل بشكل محترف لاستدراج الضحايا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، منها على سبيل المثال نشر إعلان عن حاجة مريض الى متبرع بعضو ما، دون الإعلان عن المبلغ. ويشير إلى أنه من خلال الشبكة، يتم تداول الإعلان ونشره والتعليق عليه ليتداوله أكبر عدد ممكن من الأشخاص ليصل إلى الفقراء الذين هم في حاجة إلى المال.

13
عدد جرائم الاتجار بالبشر في بغداد ومحافظات أخرى عام 2018، بحسب المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر

وبشرح المسؤول أن هناك نوعين من الاحتيال: «الأول هو تحديد شخص معين معروف الهوية ذكراً كان أو أنثى، والعمل على الإيقاع به من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو التواصل المباشر، والثاني هو استدراج الضحايا من دون معرفة سابقة. في الأول، يكون الهدف واضحاً وكذلك الغاية، على سبيل المثال، خطف الضحية وبيعها خصوصاً الأطفال والفتيات الصغيرات، أو إجبارهم على العمل في مجال التسول أو الدعارة أو غيرها بعد السيطرة عليهم من خلال المخدرات. أما الثاني، فهو من خلال نشر الإعلانات بهدف استدراج أي ضحية من دون معرفة مسبقة بها».

من جهته، يقول الأكاديمي والباحث وائق عباس، إنّ «العصابات التي تمارس الاتجار بالبشر باتت تتقن وسائل مختلفة ومبتكرة لخداع الضحايا»، مضيفاً لـ «العربي الجديد» أن «عوامل عدة أدت إلى انتشار هذه العصابات، أبرزها الفقر والبطالة وضعف القانون وانتشار السلاح. وهذه العوامل عززتها الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد مثل الطائفية والحروب والصراعات». ويشير إلى أن من بين أبرز قضايا الاتجار بالبشر لجوء عصابات إلى «تجنيد الأطفال وإجبارهم على التسول، لتحقيق مكاسب كبيرة».

وتطرّق عباس إلى تقارير وإحصائيات نشرها باحثون ومراكز اجتماعية، تفيد بأن أكثر من خمسين في المائة من هذه الجرائم حدثت في العاصمة بغداد. وغالبية الضحايا هم من الأطفال والنساء، مشيراً إلى أن هذه التقارير تؤكّد أن سلطة هذه الشبكات قوية ما يعني أنها قادرة على الفرار من العقاب. ويرى عباس أن الحدّ من هذه الجرائم يكون من خلال «التوعية وحث العائلات على توخي الحذر»، لافتاً إلى أن الفقر والبطالة هما أبرز عاملين للاتجار بالبشر. يضيف أن كثيرين يقعون في الفخ نتيجة الجهل، مشيراً إلى أنه «كلّما كان الوضع الأمني متردياً زادت نسبة جرائم الاتجار بالبشر. لذلك، على الدولة إيجاد حلول ناجعة وقوانين صارمة لإيقاف مثل هذه الجرائم الخطيرة على المجتمع».

> عناصر داخل الأجهزة الأمنية وأخرى في مليشيات نافذة لها علاقة ببعض هذه الجرائم
>
> عوامل عدة تؤدي إلى انتشار العصابات، أبرزها الفقر والبطالة وضعف القانون والسلاح

المسعف رائد ديبة
ممنوع من التوظيف

ترك رائد ديبة المكان الذي ولد وعاش فيه وعائلته متوجهاً إلى غزة، فاستشهاد محمد الدرة جعله مصراً على إسعاف الناس. أُنصف متطوعاً ولم ينصف موظفاً

غزة ـ **امجد ياغي**

كان مشهد استشهاد الطفل الفلسطيني محمد الدرة في الثلاثين من سبتمبر/ أيلول عام 2000 الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى). المشهد نفسه دفع الشاب رائد ديبة (36 عاماً) للعودة إلى أرض الوطن تاركاً بيته وأسرته في السعودية. وصل إلى غزة عام 2001، وبقي فيها 16 عاماً، حيث عمل مسعفاً متطوعاً بعدما خضع لدورات متخصصة، وحصل على رخصة للعمل مسعفاً وشهادة جامعية في التمريض، من دون أن يحصل على وظيفة رسمية.

ولد ديبة في مدينة أبها جنوب المملكة العربية السعودية لدى أسرة فلسطينية أصولها من غزة. وقرر بعد استشهاد الدرة واندلاع الانتفاضة الثانية أن يسافر إلى قطاع غزة والعمل مسعفاً متطوعاً لإنقاذ أرواح الناس خلال القصف أو المواجهات بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية.

يقول ديبة لـ «العربي الجديد»: «لأننا مغتربون خارج فلسطين، كنا نتابع أخبار فلسطين بشكل يومي. وكان استشهاد محمد الدرة فاجعة في قلوبنا. النساء كانت تبكي وعلق المشهد في رأسي. طريقة إعدامه كانت مستفزة. كيف لم يستطع أحد إسعافه أو الاقتراب منه؟ تمنيت أن أكون جزءاً من الحدث لأنقذه». شكّل ديبة فريقاً من الشباب المتطوعين مع جمعية زهرة المدائن وبالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، ليشارك الفريق في أول دورة مكثفة لتخريج فريق متخصص في الإسعافات الأولية، ثم تقدمت المجموعة بكتاب رسمي إلى وزارة الصحة للتطوع مع مراكز الإسعاف، فتطوع في مستشفى الشهيد كمال عدوان شمال قطاع غزة في أواخر عام 2003. إلى جانب التطوع، عمل في مهن مختلفة لتأمين احتياجاته الحياتية؛ في مقاهي وفنادق ومحال البسة وحتى سائق سيارة أجرة. وكانت أول المشاهد الصادمة التي شارك فيها ديبة مع طواقم الإسعاف هي حين توجه والفريق إلى منطقة الشيخ زايد شمال قطاع غزة عند التاسعة مساء من مطلع يناير/ كانون الثاني عام 2004. كان يسعف شاباً أصيب بصاروخ وكانت ساقه ممتورة وراح يتلو الشهادة على مقربة منه. كان ينظر إليه بصدمة داخل سيارة الإسعاف، وتلا هذا المشهد حادثة أخرى مشابهة، جعلته أكثر صلابة خلال إنقاذ المصابين.

انتشرت صورة لديبة وهو يسعف مصاباً عام 2006، نقلتها وكالات الأنباء، وظهر ضمن تقرير أعدته قناة الجزيرة وقتها، لتراه أسرته في السعودية التي لم تكن على علم بأنه متطوع في الإسعاف، فقد حرص على عدم إخبارهم.

كان العدوان الأول على مدينة غزة الأشد بالنسبة لطواقم الإسعاف بعدما نفذت طائرات الاحتلال الإسرائيلية ظهيرة 27 ديسمبر/ كانون الأول عام 2008 هجمات جوية على مواقع عسكرية في القطاع خلفت حينها مئات الشهداء. وواجه ديبة أحد أصعب المواقف في حياته عندما رافق فريق الإسعاف إلى بلدة بيت حانون شمال القطاع. يروي: «في يناير/ كانون الثاني عام 2009، كانت بلدة بيت حانون منطقة عسكرية نزح جميع سكانها إلى مدينة غزة بعد سيطرة دبابات الاحتلال على البلدة. دخلنا بالتنسيق مع الصليب الأحمر لإنقاذ وإحضار مصابة في الداخل. أجبرنا الجيش الإسرائيلي على الدخول مسافة كيلومترين سيراً على الأقدام، فاضطررنا إلى الاعتماد على ضوء الهاتف». يضيف: «مشينا على مقربة من مناطق مرعبة، ومررنا أمام مسجد أم النصر. كانت مجموعة من الشباب محاصرة داخل المسجد فخشينا أن يتم استهدافنا. وصلنا إلى منزل المصابة بطلق ناري في الرأس. خلال عودتنا، رأينا مصاباً آخر نقلناه. لكن الجيش الإسرائيلي لم يكن يريد إسعاف الرجل لولا إصرارنا على نقله. عملية الإنقاذ هذه بدأت منذ الساعة السادسة مساء، وحتى الثانية عشر ليلاً، وكانت مرعبة». حصل ديبة على دبلوم تمريض من جامعة الأزهر في غزة عام 2010، وتابع مشواره مع الإسعاف خلال العدوان الإسرائيلي الثاني عام 2012 والأخير عام 2014. كذلك، شارك في إسعاف مصابي مسيرات العودة شرق مدينة غزة لكنه في كل عام كان يبحث عن وظيفة مسعف.

أعلن ديوان الموظفين في فبراير/ شباط هذا العام في غزة عن حاجته لمسعف، بشروط تعد ملائمة لمؤهلات ديبة. توجه إلى مدير الإسعاف والطوارئ للحصول على موافقة منه للتقدم للوظيفة وبالفعل حصل على إشادة بعمله والتزامه، وتوجه إلى ديوان الموظفين لكنهم رفضوا تقدمه للوظيفة كونه لا يملك شهادة جامعية في مجال الإسعاف. عاد ديبة للتقدم بطلب للديوان خصوصاً أنه يملك خبرة 16 عاماً في التطوع وقد أنقذ مئات المصابين طوال سنوات تطوعه وعرّض نفسه للخطر كثيراً، عدا عن حصوله على عشرات الدورات المتخصصة، من دون نتيجة.

يقول: «لم أحصل سوى على عقد بطالة مرتين طوال سنوات تطوعي مع الإسعاف، لم تتجاوز الفترتان 6 أشهر. ومع ذلك، كنت أعمل على سيارة أجرة، بالإضافة إلى تلبيتي استدعاءات الإسعاف والطوارئ والمناوبات. لا أعلم لماذا قبلوني مسعفاً متطوعاً طوال هذه السنوات ويرفضونني مسعفاً بوظيفة».

نشر ديبة قصته على صفحته على فيسبوك، وصارت قضية رأي عام في غزة وأثارت تعاطفاً كبيراً من الناس معه، وطالبه الكثيرون بإثارة القضية بشكل أكبر للمطالبة بحقه في الوظيفة، ثم استدعي من قبل دائرة الإسعاف والطوارئ في غزة لـ«استجواب»، لكنه لم يجد أي تحرك حقيقي، رغم إشادة مسؤول الإسعاف والطوارئ في غزة بأدائه مع طواقم الإسعاف.

ترك أهله ليتطوع في غزة (محمد الحجار)

رأس الكثير من المشاهد القاسية خلال تطوعه (محمد الحجار)

إيران تستعد لمواجهة الهجرة السرية بالسجن وإطلاق النار

أثار مشروع قانون قدّمه نواب إيرانيون يهدف إلى الحد من الهجرة السرية التي تعاني منها البلاد، حفيظة أفغانستان باعتبار أن معظم المهاجرين من الجنسية الأفغانية. ويبدو أن العقوبات ستكون صارمة، وقد تشمل إطلاق النار

زحلوا من إيران (كايت جيرافتي/ Getty)

طهران ـ **العربي الجديد**

قدّم 32 نائباً في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران، مشروعاً لمواجهة الهجرة السرية إلى البلاد، لمناقشته في اللجان المتخصصة وإخضاعه للتصويت لاحقاً، على أمل أن يحظى بثقة غالبية أعضاء البرلمان ويتحول إلى قانون يساهم في الحد من دخول المهاجرين الأجانب إلى إيران بطرق غير شرعية. هذه الخطة أثارت انتقادات رسمية في أفغانستان، كون غالبية هؤلاء المهاجرين أفغاناً.

المشروع، الذي نشرته وكالة «فارس» الإيرانية، ويحمل عنوان «تنظيم الرعايا الأجانب غير القانونيين»، يتألف من 12 بنداً. وبحسب البند الأول، فإن «أي رعية أجنبية تدخل إيران من دون ترخيص أو تقيم فيها، تفرض عليها عقوبات من الدرجة الأولى، تشمل السجن أكثر من 25 عاماً، وغرامة مالية قدرها نحو مليار ريال (4 آلاف دولار)، وضبط أموالها. وفي حال وجدت المحكمة أن هذه العقوبات لا فائدة منها، تحكم بطردها من البلاد».

وفي البند الرابع، ينص المشروع على فرض عقوبات من الدرجة الخامسة على الإيرانيين الذي يقدّمون تسهيلات لدخول هؤلاء «المهاجرين غير الشرعيين»، تشمل السجن من عامين إلى 5 أعوام، وغرامات مالية، وحرمان من الحقوق الاجتماعية من 5 إلى 15 عاماً، والحرمان الدائم من الوظائف للأشخاص الاعتباريين، فضلاً عن ضبط الأموال وعوائدها.

إلا أن البند الأكثر جدلاً، وهو السابع، فيجيز إطلاق النار على السيارات التي تقل المهاجرين غير الشرعيين «في حال هربت من نقاط تفتيش الشرطة، وكان هناك ظناً قوياً بحملها رعايا غير شرعيين»، مضيفاً أن إطلاق النار «يكون وفق الضوابط المنصوص عليها في قانون استخدام السلاح».

ويُؤكّد البند السابع أنّه «في حال دخول رعايا غير شرعيّين إلى إيران، وراعت الشرطة الضوابط، فلن تدفع دية»، في إشارة إلى أنه إذا ما قتل أو أصيب أحد هؤلاء الرعايا بعد إطلاق النار، فلن تدفع الدية لهم ولأسرهم. كما يشير البند التاسع إلى أن «الحوادث التي تؤدي إلى وفاة الرعايا غير الشرعيين أثر انقلاب السيارة أو حادث مروري تشمل المادة 3 السائق الناقل للرعايا وبقية العناصر المؤثرة في التهريب يتحملون المسؤولية ولا تتحمل شركات التأمين والدولة مسؤولية» للتعويض.

> ينص مشروع القانون على ضبط كل ممتلكات الرعايا غير الشرعيين
>
> يتضمن مشروع القانون نقاطاً مرعبة بحسب أحد الساسة الأفغان

كما ينص مشروع القانون على «ضبط كل ممتلكات الرعايا غير الشرعيين، عدا الأموال الشخصية التي حملوها معهم لدى دخول البلاد»، ملزماً الرعايا الشرعيين في إيران بتقديم «كشوفات عن الأموال والممتلكات التي اكتسبوها في إيران لدائرة شؤون الرعايا بالمحافظات».

وأثار المشروع مخاوف من استهداف المهاجرين الأفغان الذين يدخلون إيران بطرق غير شرعية، إذ شهدت السنوات الماضية حوادث أدت إلى مقتل بعض هؤلاء أثناء دخولهم إيران واجتياز نقاط التفتيش. وأعرب كثيرون على وسائل التواصل الاجتماعي عن قلقهم من أن يطاول هذا المشروع، في حال تحوّل إلى قانون، عمالاً إيرانيين أكراد ينقلون البضائع على الحدود الغربية للبلاد (مع العراق)، علماً أن المشروع ذكر الرعايا الأجانب غير الشرعيين فقط. ويُشار إلى مقتل عدد من هؤلاء خلال السنوات الماضية برصاص القوات الإيرانية أثناء عملية نقل البضائع المهربة إلى الداخل.

وخلال العام الحالي، أثار مقتل عدد من المواطنين الأفغان، في حادثين منفصلين على الحدود الإيرانية، غضب مواطنين وتبارات سياسية في أفغانستان، وتجمع كثيرون من الأفغان أمام الممثلية الإيرانية، تنديداً بهذه الحوادث.

وقُتل مطلع شهر مايو/ أيار الماضي عدداً من المواطنين الأفغان غرقاً في نهر هريرود (على الحدود الإيرانية الأفغانية)، قبل إنهم كانوا في صدد الدخول إلى الأراضي الإيرانية بشكل غير شرعي. وفي وقت اتهمت كابول قوات حرس الحدود الإيرانية بإلقاء هؤلاء اللاجئين في النهر بعد احتجازهم، رفضت الخارجية الإيرانية هذه الاتهامات، معلنة عن استعدادها للتعاون مع الحكومة الأفغانية في التحقيق لمعرفة ملابسات الحادث.

حادث آخر وقع يوم الثالث من يوليو/ تموز الماضي في مدينة يزد وسط إيران، وقد تعرضت سيارة كانت تقل عدداً من اللاجئين الأفغان لإطلاق نار، كانوا قد دخلوا إيران بطريقة غير قانونية، ما أدى إلى مقتل ثلاثة مواطنين أفغان

ولقي المشروع البرلماني الإيراني للحدّ من الهجرة السرية انتقادات رسمية في أفغانستان. وقال وزير شؤون المهاجرين الأفغانية بالوكالة، نور رحمان أخلاقي، في مجموعة تغريدات، إنه اطلع على المشروع، معرباً عن أسفه لتضمنه «نقاط مرعبة». إلا أنه شكر «الجمهورية الإسلامية على استضافة اللاجئين الأفغان سنوات طويلة». ودعا أخلاقي مجلس الشورى الإسلامي في إيران إلى التعامل مع المشروع «على أساس الحقوق الإسلامية وحقوق الإنسان وحسن الجوار».

عيد الشكر
أميركا تحتفل افتراضياً

لم يعتد الأميركيون الاحتفال بعيد الشكر كما فُرض عليهم هذا العام، نتيجة لتفشي فيروس كورونا، واستمرار تصدّر البلاد المرتبة الأولى عالمياً لناحية عدد الإصابات بالوباء. شاهد الأميركيون المسيرة التقليدية افتراضياً، وسط دعوات للحد من التجمعات العائلية. إذاً، فإن مسيرة عيد الشكر الاحتفالية التي تجمع عادة ملايين الأشخاص في شوارع نيويورك، جرت من دون جماهير هذا العام، وبُثّت عبر الإنترنت بعدما تم تصوير القسم الأكبر منها مسبقاً خلال الأيام الماضية.

وعملاً بتوصيات السلطات الصحية، عدل الرئيس المنتخب جو بايدن عن التوجه إلى ماساتشوستس كما في كل عام، ليقضي العيد في معقله في ديلاوير مع زوجته وابنته وصهره حصراً. وقال في فيديو نشره على «تويتر»: «أعرف أن هذه ليست الطريقة التي كان العديد منا يأمل قضاء العيد بها. هذه تضحية شخصية يمكن ويجب على كل عائلة القيام بها لإنقاذ حياة شخص آخر. إنها تضحية من أجل البلد برمته». في المقابل، شجع الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب «جميع الأميركيين على التجمع في منازلهم وفي أماكن العبادة».

واستقل نحو سبعة ملايين شخص الطائرات خلال الأيام السبعة الأخيرة، بحسب بيانات إدارة أمن النقل المكلفة الرقابة الأمنية في المطارات، بزيادة 22% عن الأسبوع السابق.

تجدر الإشارة إلى أن عيد الشكر يأتي في رابع يوم خميس من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام. ويتبعه يوم «الجمعة السوداء»، الذي يشهد أحد أكبر التخفيضات التجارية على كل السلع تقريباً.

(فرانس برس)
(الصور: Getty)